وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٢

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٣/٥/٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٤/١/١٩ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١١٠٨٣١١٨,٤٣ ج (فقط أحد عشر مليونًا وثلاثة وثمانون ألفًا ومائة وثمانية عشر جنيهًا وثلاثة وأربعون قرشًا لا غير)

وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٦٨٥٢٨٠٩,٧٩ ج (فقط ستة ملايين وثمانمائة واثنان وخمسون ألفًا وثمانمائة وتسعة جنيهات وتسعة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٢٣٠٣٠٨,٦٤ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وثمانية جنيهات وأربعة وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٤٩١٧٩١٥٣,٨٩ ج (فقط تسعة وأربعون مليونًا ومائة وتسعة وسبعون ألفًا ومائة وثلاثة وخمسون جنيهًا وتسعة وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٤/١/١٩

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاموني